Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

9 أبريل 2009

9 Avril 2009

LA VERITE
Du 10 au 16/04/09

IL A DIT

Ahmed Herzenni, président du CCDH

«Construire des mythes porteurs»

Le Centre cinématographique marocain (CCM) et le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) ont signé le 1er avril une convention visant notamment à encourager les réalisateurs de films consacrés aux *"violations graves de droits de l'Homme perpétrées dans le passé"*. Cette convention va permettre de créer une dynamique pédagogique autour des droits de l'Homme, un festival des films des droits de l'Homme.

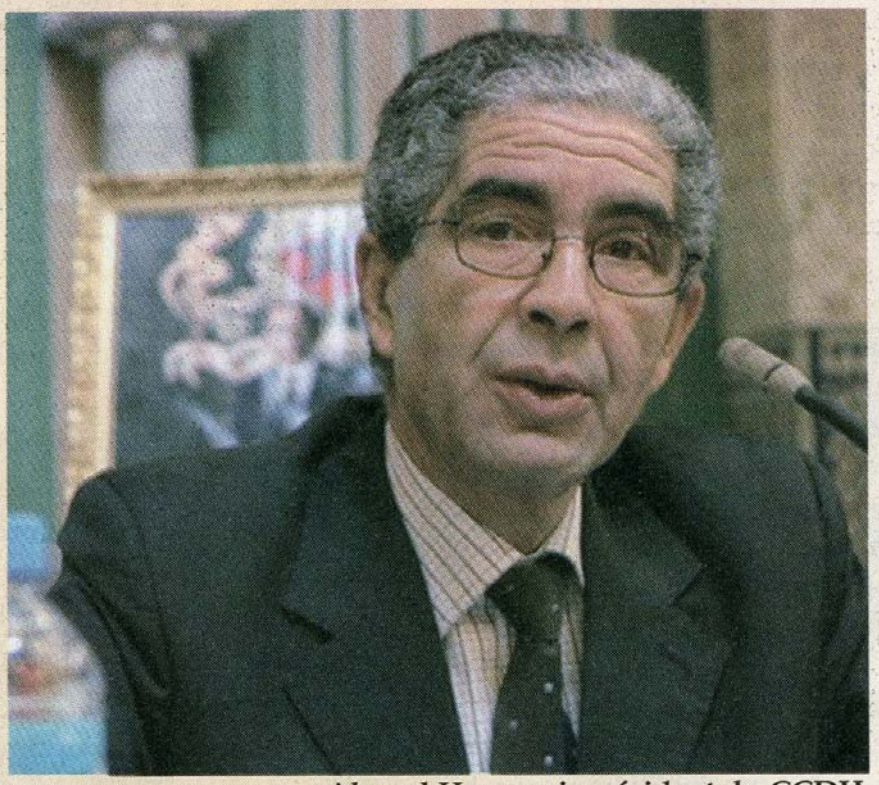

Ahmed Herzenni, président du CCDH

«Des dizaines, des centaines de témoignages ont été accumulés par le CCDH, il se pose la question de leur conservation et le CCM est un partenaire incontournable. Nous sommes disposés à livrer cette matière à des créateurs, à travailler avec eux pour perpétuer la mémoire de ce qui s'est passé (…) Nous souhaitons que les cinéastes marocains trouvent dans ce que nous faisons de quoi construire des mythes porteurs, positifs et (...) travailler pour l'avenir.»

Revue

الوطن

أعلنت رفضها للطبعة الأولى من مشاريع جبر الضرر الجماعي

فعاليات الريف تتهم حرزني بالتستر على جرائم الدولة

اعتبرت مجموعة من فعاليات منطقة الريف أن مشاريع جبر الضرر التي أعلن عنها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تحمل كثيرا من التغليط والنفخ في الذات والتستر على النتائج التي توصلت إليها هيئة الإنصاف والمصالحة سابقا والتي تميز عملها هي الأخرى بالاستعلاء وعدم الوثوقية.

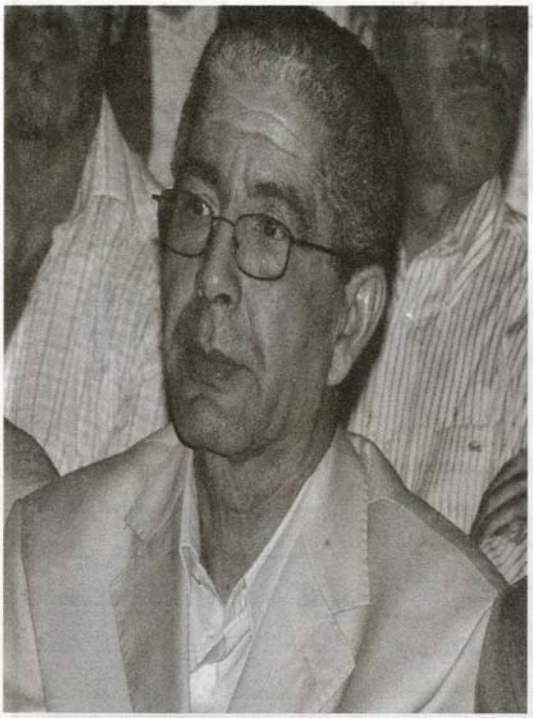

أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

هشام ناصر

انتقد الكثير من الفعاليات الحقوقية والجمعوية المشاريع التي أعلن عنها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الأسبوع الماضي، معتبرة إياها مجرد «لخبطة» مثيرة للضحك لن تساهم في كشف الحقائق المؤلمة التي عانى منها الريف: الإعدامات خارج القانون، بقر البطون، الاغتصابات الجماعية، القصف العشوائي للمداشر والقرى والمقابر الجماعية، وهي حقائق تجاهلها التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة. فعوض إشراك الجمعيات الحقوقية تمت الاستعانة بجمعيات تنموية بسيطة خصص لها سقف مالي هزيل لا يوازي حجم الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان التي اقترفتها الدولة في منطقة الريف.

ومعلوم أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد وقع مؤخرا عدة اتفاقيات مع صندوق الإيداع والتدبير وبعض الجمعيات التي تهم المجموعة الأولى من المشاريع المتعلقة بجبر الضرر الجماعي باقاليم ورزازات والرشيدية وزاكورة وفكيك والناظور والحسيمة والدار البيضاء الحي المحمدي وخنيفرة. وإذا كان الهدف من إطلاق الطبعة الأولى من مشاريع جبر الضرر الجماعي هو رد الاعتبار للمناطق التي عانت من ويلات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سنوات الجمر والرصاص، فإن العديد من الفعاليات الحقوقية والجمعوية مازالت تعتقد أن معاناة أزيد من نصف قرن من الإقصاء والتهميش «الممنهج» لا يمكن أن تطوى عبر «التواطؤ» مع جمعيات تنموية بسيطة لإخفاء الميزانيات الهزيلة لمشاريع جبر الضرر المناطقي التي لا توازي حجم الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة وعمق جراح الماضي الأليم الذي لن يطوى إلا عبر مشاريع وأوراش كبرى تساهم في تقليص حجم الهوة السحيقة بين أبناء البلد الواحد، أو ما يسمى بجبر الضرر المناطقي الذي اختصرته الحركة السياسية والمدنية بالريف بـ«الدين التاريخي» الذي يقتضي موقف شجاعا وجريئا من طرف الدولة لكشف المقابر الجماعية بالريف سنتي 1958 و1959، وأيضا الكشف عن مرتكبي الاغتيالات ضد المقاومين بالريف، والضغط على إسبانيا من أجل الكشف عن مصير آلاف المغاربة الذين قضوا في الحرب الأهلية الإسبانية والمدفونين في مقابر جماعية، ناهيك عن ضرورة خروج النظام الرسمي من دائرة الصمت المطبق إزاء جريمة استخدام الغازات السامة من طرف إسبانيا في مواجهة سكان الريف، وهي الملفات والقضايا التي أقبرت من خلال التقرير النهائي لهيئة الانصاف والمصالحة. فرغم تنصيص النظام الأساسي للهيئة على مفهوم جبر الضرر على «النطاق العام أو الجماعي» وتأكيد التقرير النهائي على أن الهيئة عززت مقاربتها من خلال الزيارات الميدانية للمناطق التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو تلك التي عرفت وجود مراكز للاختفاء القسري والاحتجاز السري غير القانوني، فإنها لم ترق إلى بلورة تصور واضح كاف بتجاوز تجربة التنسيقيات المحلية لجبر الضرر الجماعي وما طبعها من ردود فعل سلبية، وهو ما يتنافى مع ما ورد في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة النهائي «تطوير آلية الوساطة في مجالات تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المعنية عبر إشراك فعاليات المجتمع المدني الحقوقية، والجمعيات العاملة في مجال التنمية المحلية»، حيث يرى عبد السلام بوطيب، نائب رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف، أن ادعاء الهيئة الوارد في تقريرها النهائي بخصوص إشراك فعاليات المجتمع المدني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المعنية بجبر الضرر الجماعي فيه الكثير من التغليط والنفخ في الذات بخلفية التستر علي طبيعة النتائج التي توصل إليها أعضاء الهيئة القائمين سابقا على ملف جبر الضرر الجماعي، والذين اشتغلوا بنوع من الاستعلاء والوثوقية الزائدة عن اللزوم، ولم يأخذوا قط مقترحات النسيج المدني المحلي بالجدية المطلوبة. الأمر الذي جعل هذه التنظيمات المدنية، خاصة الموجودة في المناطق التي تعتبر نفسها أكثر تضررا من العقاب الجماعي، تنتقد في حينه وبشدة «الزيارات الميدانية» التي كان بقوم بها بعض أعضاء الهيئة السابقة، سواء من حيث توقيتها أو من حيث المدعوين إليها أو من حيث صيغ وطرق طرحها للنقاش. فبالحسيمة مثلا فشل اللقاء الذي عقده المجلس الاستشاري

الأسبوع

في السر والعلن

الرباط

أصبح صندوق الإيداع والتدبير طرفا فاعلا في طي صفحة الماضي (...)، من خلال التعاون مع هيأة الإنصاف والمصالحة. حيث تكلف صندوق البكوري بتمويل الشطر الأول من برنامج «جبر الضرر الجماعي»، والذي تم توقيع اتفاقياته يوم فاتح أبريل. ستستفيد من خلال هذا البرنامج حوالي ثلاثين جمعية، التي سطرت برنامجا متنوعا فيه ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو ثقافي، لمساعدة المناطق التي تعرضت للقمع في سنوات الرصاص. الشطر الأول شمل مدن ورزازات، والرشيدية، زاكورة، فجيج، الناظور، الحسيمة، والحي المحمدي بالدار البيضاء، وخنيفرة.

أخبار اليوم

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منكب على مراجعة القانون الجنائي

أخبار اليوم

اقترب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من إنهاء مشروع مراجعة القانون الجنائي، على ضوء التطورات التي يعرفها مجال حقوق الإنسان.

وقد أسندت رئاسة اللجنة المكلفة بهذا الموضوع داخل المجلس لوزير العدل الأسبق العلمي المشيشي، حيث استندت اللجنة في عملها الذي تجاوز ثلاثة أشهر على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمنظومة الحقوقية والدستور المغربي كمراجع أساسية في المشروع الجديد.

وعلم في هذا السياق أن اللجنة المذكورة تشتغل بتوافق بين مختلف مكوناتها السياسية والمدنية، وأن المشروع القادم يتضمن تعديلات جوهرية وصفت بالهامة، مع العلم أن مضامين القانون الجنائي مازالت موضوع أخذ ورد بين مختلف

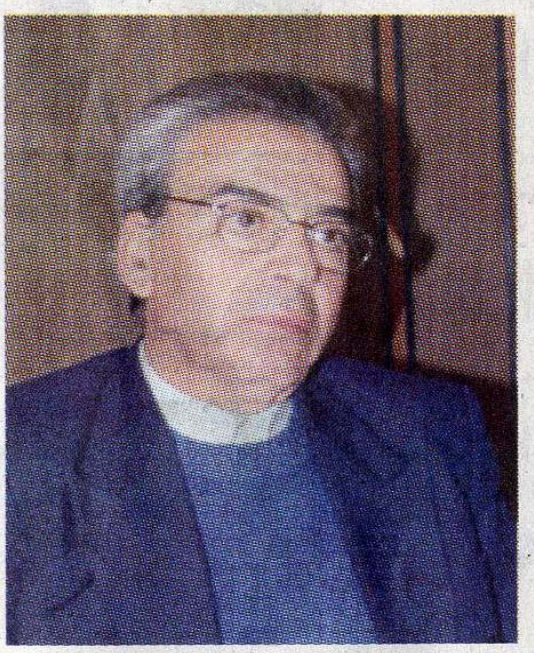

العلمي المشيشي

الفاعلين والحقوقيين منهم على وجه التحديد، لما يتضمنه من فصول تعيق تطور الحريات الفردية والجماعية ببلادنا.

ومن المنتظر أن يقدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المشروع الجديد للقانون الجنائي في الأسابيع القادمة إلى وزارة العدل، قبل المصادقة عليه من طرف أعضاء المجلس.

الصباح
يومية مغربية شاملة

حقيقة الانتقال الديمقراطي بالمغرب

ترسيخ ثقافة المشاركة والاختلاف وإصلاح البنيات الفكرية أساس الانتقال

بقلم: محمد طيفوري *

قبل بدء تحليل مفهوم الانتقال الديمقراطي والوقوف عند حقيقته، نقر بدءا بأنه إلى جانب مفاهيم كالعهد الجديد، الحكامة الجيدة، دولة الحق والقانون، التنمية المستدامة ...شكلت وما تزال بضاعة مزجاة يتغذى بها المسؤولون والإعلاميون دون أن يتحقق منها شيء على أرض الواقع من جهة، ومن جهة أخرى قبول انسياق السياسيين وراء هذه المفاهيم والمقولات بالنظر إلى الثقافة السياسية السائدة التي تشكل التبعية والانتظارية العنصرين الثابتين فيها، لكن الأمر غير المستساغ هو موقف جل المثقفين الذين انخرطوا في تعويم هذه المفاهيم التي تم التعامل معها كوعاء فارغ بإمكاننا وضع ما شئنا فيه من الوقائع والتحولات.

مقولة «الانتقال الديمقراطي» تدل على جملة من التحولات المتعاقبة والممكن حصرها زمنيا، نسبيا فقط، وفيها يتحول أساس نظام السلطة من الإكراه إلى الإقناع والاهتمام بديمقراطية الجوهر بدل تحصيل جمالية الشكل، قصد الشرعنة للنظام القائم أمام العالم الخارجي والحصول على تأييد الجماهير دون الاكتراث بالحصيلة.

ومن خلال معاينة بعض التجارب الدولية (جنوب إفريقيا، البرازيل، البرتغال، إسبانيا)، تم حصر مراحله في ثلاث محطات أساسية، رغم ما قد يقال عن محدودية التقسيم لأنه مستنبط من تجارب معينة غير أن اعتمادنا له قائم بالأساس على اتسامه بالعمومية والتجريد.

مرحلة الانفتاح: فيها يوسع هامش الحرية وتظهر الليبرالية الحقيقية وتبدأ خطوات تفكيك الأجهزة السلطوية المسيطرة.

مرحلة الاختراق: يسطع دستور جديد يؤسس لنظام ديمقراطي جديد يقوم مقام النظام الآفل يفرز سلطة جديدة منبثقة عن انتخابات نزيهة.

مرحلة الترسيخ: هي الأخيرة تحتوي على جملة من العمليات أبرزها:

- تنظيم انتخابات نزيهة بشكل دوري.
- سعي هيآت المجتمع المدني لحماية الديمقراطية وقواعدها التي أضحت ثقافة سياسية سائدة.
- التباين على مستوى الأهداف بالتركز على جوهر الممارسة الديمقراطية.
- بطء الخط الزمني لهذه المرحلة

وقد يقول قائل إن هذه التقسيمات ضرب من العبث لاتسامها بالغموض والتداخل في ما بينها من جهة، ومن جهة أخرى لاختلاف شروط كل تجربة انتقالية من جهة أخرى، فالظروف المؤثرة في الانتقال ببلدان أوربا الشرقية ليست نفسها في دول أمريكا اللاتينية.

ورغم كل ما يقال يبقى السؤال المطروح وبإلحاح هو موقع المغرب وكل متغيراته في هذا المسار؟ وإن صح الحديث عن انتقال ديمقراطي، فهل نحن في أولى مراحله أم آخرها؟

إن التأمل العميق في المحطات الأساسية للتاريخ السياسي المغربي الحديث يفضي بنا إلى وقائع لا يمكن اعتبارها نقطة ارتكاز (Le point zéro) لبدء الانتقال، والحقيقة أننا أمام لمسات «روتوشات» هدفها تلميع الصورة أمام الرأي العام العالمي وتحصيل جمالية الشكل في مواكبة للتغيرات التي يعرفها المحيط الداخلي والخارجي للبلاد (إفرازات للضغط)، أكثر مما هي تحولات جذرية في سبيل الديمقراطية، فلنتوقف في هذا الإطار على بعض من هذه التحولات ونذكر منها:

- إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1991 لتفادي النقد الموجه إلى النظام من قبل المنظمات الحقوقية، كما أن ملف حقوق الإنسان يتخذ ورقة رابحة لدى بوليساريو.
- إحداث وزارة حقوق الإنسان سنة 1993.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين في غشت 1991 و يوليوز 1993 ومايو 1994.
- صعود نقاش حول الإصلاح الدستوري المفضي إلى دستور 1992 ودستور 1996.
- الانتخابات التشريعية لسنة 1997.
- دخول المعارضة التاريخية إلى الحكومة وتجربة التناوب سنة 1998.
- انتقال العرش في يوليوز 1999.
- إقالة وزير الداخلية إدريس البصري.
- الانتخابات التشريعية وحكومة التقنوقراط شتنبر 2002.
- تجربة الإنصاف والمصالحة سنة 2003 وصداها وطنيا ودوليا.

. ترسانة قانونية تكشف عن رياح التغيير في نصوصها فقط (مدونة الأسرة، قانون الأحزاب، قانون الصحافة،...).

. الانتخابات التشريعية في شتنبر 2007 وديمقراطية تعيين الوزير الأول.

قد نوصف بالعدميين، إذا قلنا إن استقراء هذه الحالات لا يكشف عن واحدة

Revue de Pre

الصباح
يومية مغربية شاملة

قد تعد نقطة البداية، لكننا نقر، في الوقت ذاته بوجود إصلاحات لم ترق لتكوين حلقات مسلسل الانتقال الديمقراطي، فما موقعها ضمن الخريطة إذن؟

عملية الإصلاح هذه تعكس في جوهرها انتقالا سلطويا، لا انتقالا ديمقراطيا، إذ أن معظم الإصلاحات هدفها تجديد آليات اشتغال النظام السلطوي وملاءمته للمتغيرات داخليا وخارجيا للزيادة في وسائل الحكم وتجديد المشروعية، فالتأمل العميق في الواقع يفضي بنا إلى العناصر الرئيسية المتداخلة في تحديد إستراتيجية الانتقال السلطوي أبرزها:

- تدجين وأدلجة الانتقال الديمقراطي، أي تحويره عن دلالته الحقيقية ليصير طبلا أجوف قابلا لاحتواء كل الوقائع والتحولات، وبالعودة إلى مرحلة التسعينات، نجد ترسانة من المؤسسات أنشئت بهدف تصريف اختيارات النظام في مختلف القضايا دون تقديم تنازلات، مما يكشف عن سعيه للتكيف مع المتغيرات بلا تغيير ذاتي.

ولا غرابة في أن معلني الانتقال الديمقراطي بهذا المعنى ليست لديهم أية مطالب إزاء النظام القائم وثقافته السلطوية، بل كل مطالبهم وخطاباتهم موجهة إلى من يشكك في مشروع الانتقال.

- تكريس الإصلاح من الأعلى: التوفق في ما سلف يسهل ضبط إيقاع وتيرة الإصلاحات التي تسوق على أنها مظاهر الانتقال المنشود، وبناء عليه، يستطيع النظام التحكم في عمليات الإصلاح وتنويع أشكالها و طرقها. حيث نجدها ذات منطق استعادي كما هو الحال مع إحداث ديوان المظالم أو منطق استباقي كمبادرة التنمية البشرية، أو هما معا في تجربة التناوب التوافقي التي لم تكن سوى تسوية سلمية وتصالحية أفضت إلى „كشكول" حكومي أفرزته تظاهرة انتخابية لا أقل ولا أكثر، المستفيد الأول منها هو المؤسسة الملكية التي أضعفت منافسيها (الأحزاب) مكرسة الانتظارية والتملق والانتهازية.

لا غرابة البتة أن نكون إذن أمام إصلاح علوي أحادي القطب من جهة، وجزئي ومرحلي من جهة أخرى.

- الإصلاح وفق منطق الاختيار:

إن المقاربة الاختيارية من أولويات الإصلاح باعتباره مدخلا لتكيف النظام مع تحولات المجتمع وتحديات الاندماج في المنظومة الدولية، محاولا الاستجابة لمتطلبات الظرفية الراهنة والآنية أي دون تخطيط ودراسة مسبقة لتلك الإصلاحات التي تظل مردوديتها محدودة جدا، في غياب مسلسل مترابط يفضي لنتائج ملموسة. كما أن تجاهل إصلاحات جوهرية من قبيل الإصلاح الدستوري والإداري و العسكري يكشف بساطة المنجز.

الانتقال الديمقراطي بالمغرب يتطلب إرادة حقيقية هي إرادة الانتقال، ولن يتأتى هذا بدون ترسيخ ثقافة المشاركة والاختلاف، وبدون إصلاح العقليات والبنيات الفكرية أولا في إشارة لمقولة كارلوس ألبرتو مونتانير: يجب تنظيف السياسة بعض الشيء، من نمط معين من المسؤولين والسياسيين الذين لا يحملون من هذه الصفات غير الاسم. وترسيخ المؤسسات ودمقرطتها وإعادة الثقة بها ثانيا، أمران يتطلبان توافق إرادتين: إرادة سياسية لدى المسؤولين وإرادة شعبية تحمل في ثناياها ثقافة الممانعة والتضحية لدى المثقفين، وكل من يحمل هموم هذا الوطن الجريح، سواء اشتغل في الحقل المدني أو الأكاديمي أو الحزبي.

هذا المقال منشور بالتعاون
مع مشروع منبر الحرية .www
minbaralhurriyya.org

* كاتب من المغرب

Revue de Presse